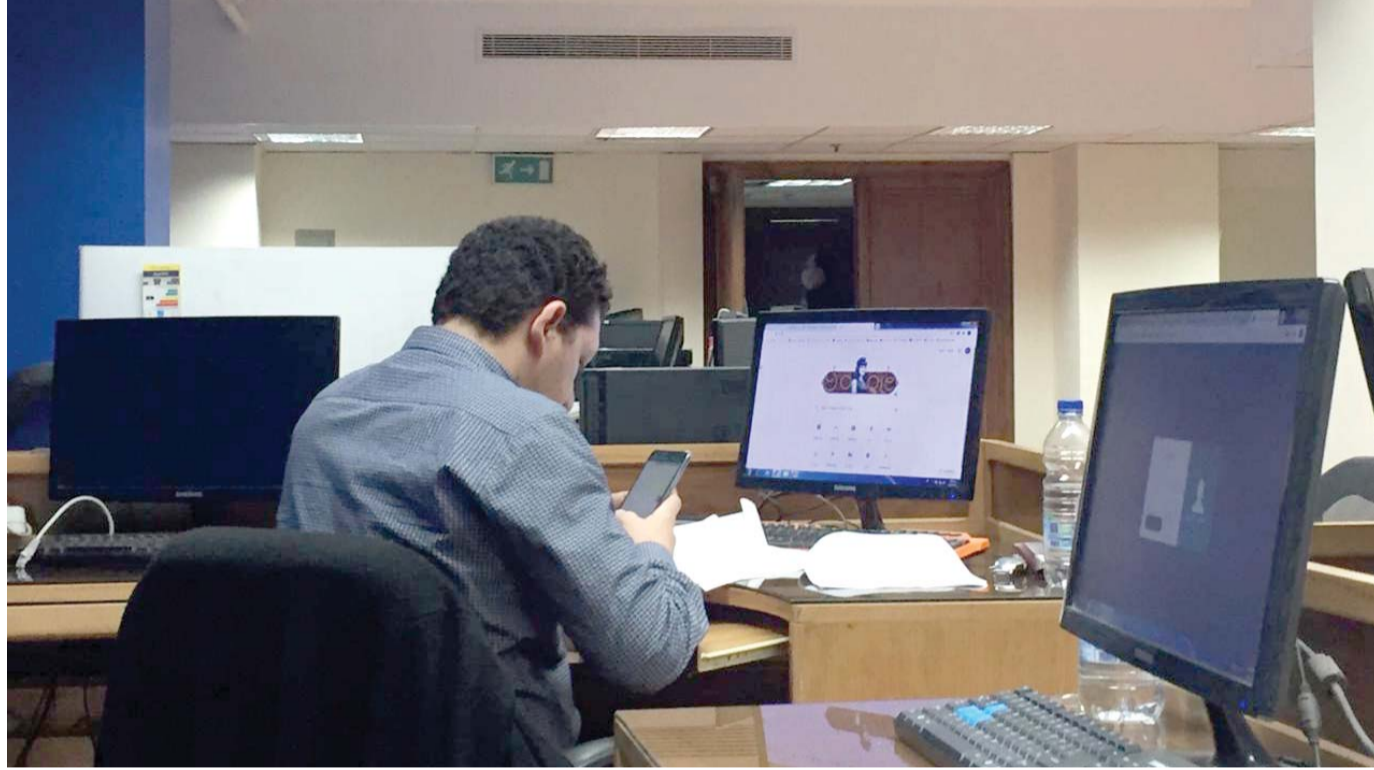


# تحويل صحف حكومية مصرية من مطبوعة إلى إلكترونية لا ينتشلها من أزماتها

## صراع المواقع الإلكترونية في المؤسسة الواحدة ينتج الفوضى وغياب المهنية



استمرار الوضع القائم يهدد الصحافة الرقمية أيضا

العشرات من الصحفيين الذين يحصلون على مستحقاتهم المالية دون عمل أو جهد، مقارنة بزملائهم في المواقع الإلكترونية التي استطاعت الحفاظ على اسم المؤسسة من الاندثار، رغم قلة الإمكانات والكوادر البشرية. وأكد نصار أن أزمة الصحف الحكومية أبعد ما تكون عن كونها ورقية أو إلكترونية، بل في غياب الرؤية والتخطيط، المظلة الواحدة والعمل للمصلحة العامة، لا التنافس الداخلي الذي يحول دون وجود رأس حربة وقاطرة رقمية واحدة تضع المؤسسة في المكانة المستحقة. ومن غير المتوقع أمام هذه الشواهد أن يتم انتشال المؤسسات القومية من مجرد عثراتها بسهولة، فالأزمات أكبر من مجرد مشكلات مادية وضعف محتوى، بل إخفاق واضح في توظيف القدرات الهائلة التي تمتلكها هذه الإصدارات، الرقمية أو الإلكترونية، وغياب ثقافة المركزية الرقمية في أن تكون هناك بوابة واحدة لكل مؤسسة توفر لها الطاقات والتقنيات التي تجعلها قادرة على المنافسة، لأن استمرار الوضع القائم ينذر بالموت الإكلينيكي للصحافة الحكومية الرقمية أيضا.

لكن وسط الأجواء التنافسية الموجودة وغض هيئة الصحافة الطرف عن الصراعات الداخلية وغبية المصالح الشخصية على العمل بفكر مؤسسي لإنقاذ الوضع القائم، من الصعب حدوث ذلك، حيث تترك خطورة الاقتراب من هذا الملف، فالموقع الإلكتروني أصبح التنفيس الوحيد لمن أغلقت أو ستغلق إصداراتهم الرقمية. وقال جلال نصار الخبير الإعلامي ورئيس تحرير "الأهرام ويكلي" السابق، إن وجود أكثر من بوابة إلكترونية خبرية لمؤسسة صحافية واحدة أمر بالغ السلبية، حيث يفقد القدرة على تجميع قواها الشاملة ويجعلها عاجزة عن المنافسة مع المنافس الأخرى. وأوضح لـ "العرب" أن نجاح المؤسسات الصحافية في التحول من الورقي إلى الإلكتروني يتطلب وجود بوابة مركزية تجتمع تحتها كل المنصات الصادرة عن المؤسسة، وتخدم عليها كل الكوادر، ويتم توزيعها وفق المصلحة لتلبية كل احتياجات ومتطلبات الجمهور. وما يلفت الانتباه أن أغلب البوابات الإلكترونية التي ترغب من خلالها المؤسسات القومية منافسة نظيرتها

القومية حول هوية الإصدار الرسمي الذي يعبر عن المؤسسة، هل الورقي أم الإلكتروني. وأمام اتساع دائرة المنافسة الداخلية أصبحت كل قيادة تحريرية تواجه إثبات أن مطبوعتها الأجدد والأكثر تأثيرا عند الجمهور ونواتر صناعة القرار الحكومي. وانعكس ذلك بشكل سلبي على المهنية داخل المؤسسة الواحدة، فأغلب الصحفيين صاروا يتعاملون بمنطق تنافسي بحث بلا تشارك وتعاون لأجل المصلحة العامة، ولا مانع أن يقوم أحدهم بنفي معلومة نشرها إصدار آخر تابع لنفس المؤسسة من غير الإشارة إليه بشكل صريح وضمن محاولات الإضعاف لغرض الهيمنة. كان يمكن للمؤسسات الصحافية الحكومية في الظروف الطبيعية أن تستفيد من الكم الهائل للمحررين الذين أصبح أغلبهم عاطلين عن العمل، باستغلال طاقاتهم لإعداد محتوى متميز ونوعي في موقع إلكتروني مركزي واحد يحمل اسم المؤسسة، لتكون في مكانة متقدمة تستطيع من خلالها ضرب كل منافسيها في توقيت قياسي.

القاهرة - قررت الهيئة الوطنية للصحافة، الأحد تحويل صحف "الأهرام المسائي" و"الأخبار المسائي" و"المساء" الصادرة عن مؤسسات حكومية إلى إصدارات إلكترونية وتوقف نسخها المطبوعة، مع احتفاظ العاملين بوظائفهم وحقوقهم المالية، على أن يطبق القرار منتصف يوليو الجاري. استقبل محمد (اسم مستعار)، وهو صحفي بصحيفة قومية مسائية في مصر، قرار الهيئة بابتسامة ساخرة بعدما تجاوز عدد الإصدارات الرقمية في مؤسسته 15 موقعا، جميعها تتنافس وتتجادل للبقاء في المشهد دون تحقيق الحد الأدنى من رضا الجمهور. وقال محمد لـ "العرب" إن استسهال إطلاق بوابات إلكترونية لإصدارات الصحافة الحكومية يتعارض مع خطط انتشالها من أزماتها المالية والتحريرية، لأن مواقع المؤسسة الواحدة تتنافس وكأنها في سباق ضد بعضها البعض، وأحيانا وصل الأمر إلى حد اصطيد الأخطاء للإيحاء بأن هذا الإصدار هو الأكثر مهنية عن غيره.

القاهرة - قررت الهيئة الوطنية للصحافة، الأحد تحويل صحف "الأهرام المسائي" و"الأخبار المسائي" و"المساء" الصادرة عن مؤسسات حكومية إلى إصدارات إلكترونية وتوقف نسخها المطبوعة، مع احتفاظ العاملين بوظائفهم وحقوقهم المالية، على أن يطبق القرار منتصف يوليو الجاري. استقبل محمد (اسم مستعار)، وهو صحفي بصحيفة قومية مسائية في مصر، قرار الهيئة بابتسامة ساخرة بعدما تجاوز عدد الإصدارات الرقمية في مؤسسته 15 موقعا، جميعها تتنافس وتتجادل للبقاء في المشهد دون تحقيق الحد الأدنى من رضا الجمهور. وقال محمد لـ "العرب" إن استسهال إطلاق بوابات إلكترونية لإصدارات الصحافة الحكومية يتعارض مع خطط انتشالها من أزماتها المالية والتحريرية، لأن مواقع المؤسسة الواحدة تتنافس وكأنها في سباق ضد بعضها البعض، وأحيانا وصل الأمر إلى حد اصطيد الأخطاء للإيحاء بأن هذا الإصدار هو الأكثر مهنية عن غيره.

القاهرة - قررت الهيئة الوطنية للصحافة، الأحد تحويل صحف "الأهرام المسائي" و"الأخبار المسائي" و"المساء" الصادرة عن مؤسسات حكومية إلى إصدارات إلكترونية وتوقف نسخها المطبوعة، مع احتفاظ العاملين بوظائفهم وحقوقهم المالية، على أن يطبق القرار منتصف يوليو الجاري. استقبل محمد (اسم مستعار)، وهو صحفي بصحيفة قومية مسائية في مصر، قرار الهيئة بابتسامة ساخرة بعدما تجاوز عدد الإصدارات الرقمية في مؤسسته 15 موقعا، جميعها تتنافس وتتجادل للبقاء في المشهد دون تحقيق الحد الأدنى من رضا الجمهور. وقال محمد لـ "العرب" إن استسهال إطلاق بوابات إلكترونية لإصدارات الصحافة الحكومية يتعارض مع خطط انتشالها من أزماتها المالية والتحريرية، لأن مواقع المؤسسة الواحدة تتنافس وكأنها في سباق ضد بعضها البعض، وأحيانا وصل الأمر إلى حد اصطيد الأخطاء للإيحاء بأن هذا الإصدار هو الأكثر مهنية عن غيره.

القاهرة - قررت الهيئة الوطنية للصحافة، الأحد تحويل صحف "الأهرام المسائي" و"الأخبار المسائي" و"المساء" الصادرة عن مؤسسات حكومية إلى إصدارات إلكترونية وتوقف نسخها المطبوعة، مع احتفاظ العاملين بوظائفهم وحقوقهم المالية، على أن يطبق القرار منتصف يوليو الجاري. استقبل محمد (اسم مستعار)، وهو صحفي بصحيفة قومية مسائية في مصر، قرار الهيئة بابتسامة ساخرة بعدما تجاوز عدد الإصدارات الرقمية في مؤسسته 15 موقعا، جميعها تتنافس وتتجادل للبقاء في المشهد دون تحقيق الحد الأدنى من رضا الجمهور. وقال محمد لـ "العرب" إن استسهال إطلاق بوابات إلكترونية لإصدارات الصحافة الحكومية يتعارض مع خطط انتشالها من أزماتها المالية والتحريرية، لأن مواقع المؤسسة الواحدة تتنافس وكأنها في سباق ضد بعضها البعض، وأحيانا وصل الأمر إلى حد اصطيد الأخطاء للإيحاء بأن هذا الإصدار هو الأكثر مهنية عن غيره.

القاهرة - قررت الهيئة الوطنية للصحافة، الأحد تحويل صحف "الأهرام المسائي" و"الأخبار المسائي" و"المساء" الصادرة عن مؤسسات حكومية إلى إصدارات إلكترونية وتوقف نسخها المطبوعة، مع احتفاظ العاملين بوظائفهم وحقوقهم المالية، على أن يطبق القرار منتصف يوليو الجاري. استقبل محمد (اسم مستعار)، وهو صحفي بصحيفة قومية مسائية في مصر، قرار الهيئة بابتسامة ساخرة بعدما تجاوز عدد الإصدارات الرقمية في مؤسسته 15 موقعا، جميعها تتنافس وتتجادل للبقاء في المشهد دون تحقيق الحد الأدنى من رضا الجمهور. وقال محمد لـ "العرب" إن استسهال إطلاق بوابات إلكترونية لإصدارات الصحافة الحكومية يتعارض مع خطط انتشالها من أزماتها المالية والتحريرية، لأن مواقع المؤسسة الواحدة تتنافس وكأنها في سباق ضد بعضها البعض، وأحيانا وصل الأمر إلى حد اصطيد الأخطاء للإيحاء بأن هذا الإصدار هو الأكثر مهنية عن غيره.

القاهرة - قررت الهيئة الوطنية للصحافة، الأحد تحويل صحف "الأهرام المسائي" و"الأخبار المسائي" و"المساء" الصادرة عن مؤسسات حكومية إلى إصدارات إلكترونية وتوقف نسخها المطبوعة، مع احتفاظ العاملين بوظائفهم وحقوقهم المالية، على أن يطبق القرار منتصف يوليو الجاري. استقبل محمد (اسم مستعار)، وهو صحفي بصحيفة قومية مسائية في مصر، قرار الهيئة بابتسامة ساخرة بعدما تجاوز عدد الإصدارات الرقمية في مؤسسته 15 موقعا، جميعها تتنافس وتتجادل للبقاء في المشهد دون تحقيق الحد الأدنى من رضا الجمهور. وقال محمد لـ "العرب" إن استسهال إطلاق بوابات إلكترونية لإصدارات الصحافة الحكومية يتعارض مع خطط انتشالها من أزماتها المالية والتحريرية، لأن مواقع المؤسسة الواحدة تتنافس وكأنها في سباق ضد بعضها البعض، وأحيانا وصل الأمر إلى حد اصطيد الأخطاء للإيحاء بأن هذا الإصدار هو الأكثر مهنية عن غيره.



جلال نصار

أزمة الصحف الحكومية أبعد من كونها ورقية أو إلكترونية

وما زالت الهيئة الوطنية للصحافة، المسؤولة عن التنظيم الإداري والتحرير في المؤسسات القومية، عاجزة عن تنفيذ فكرة المركزية بين البوابات الإلكترونية، بأن يكون هناك إصدار رقمي واحد لكل مؤسسة لتقديم خدمة صحافية مرموقة للقارئ، ويوفر له احتياجاته بالاستفادة من القدرات البشرية الهائلة الموجودة داخلها. وصار لكل إصدار موقع خاص به، بما فيها المجلات الأسبوعية والشهرية وربع السنوية، والتي تقوم بتحديث الأخبار والموضوعات لتظهر في صورة موقع إلكتروني منفصل عن باقي الإصدارات، ما جعل المحتوى يبدو ضعيفا وربيبا وروتينيا ويتعارض مع متطلبات

## قيود تغطية أولمبياد طوكيو تزعج الصحافة

الألعاب مسبقا لكي يتمكن المنظّمون من تتبع تحركاتهم عبر "جي بي أس" للتأكد من التزامهم بالعزل خلال أول 14 يوما بعد الوصول. وإذا رُصدت أية انتهاكات فسيتم تطبيق إجراءات مثل الوقف أو الحرمان من الاعتماد أو الترحيل.



جيان ميرو  
التدابير المفروضة على التغطية تعرض حرية الصحافة للخطر

وأعرب نائب رئيس تحرير وكالة كيودو للأخبار، الياباني شينسوكي كوباياشي، عن أسفه لبعض الإجراءات المفروضة على الصحفيين في أولمبياد طوكيو. وأوضح أن "هناك ثقافة تقوم على رؤية ما نقوله استطلاعات الرأي. ويعتقد 86 في المئة من اليابانيين أن الألعاب ستعرضهم للخطر أو تجعلهم يشعرون بعدم الأمان. ولسوء الحظ كان التنظيم هنا بطيئا للغاية، لأن اليابان التزمت منذ أشهر بالتباعد الجسدي وبارتداء الكمامة وغسل اليدين. وأضاف "تصبحتي لكل من يأتي إلى اليابان لتغطية الأولمبياد ارتداء الكمامة حتى في الهواء الطلق، فذلك يمنح اليابانيين راحة البال".

طوكيو - اعتبر رئيس الاتحاد الدولي للصحافة الرياضية جيان ميرو أن لوائح أولمبياد طوكيو 2020، التي تنص على العديد من التدابير التي من المفترض أن يلتزم بها الصحفيون المعتمدون لتغطية الترخيبات، تعرض حرية الصحافة للخطر، وقال "نحن الصحفيين لسنا أعداء اليابان". وأضاف ميرو، خلال ندوة افتراضية احتفالاً باليوم العالمي للصحافة الرياضية الذي يوافق الرابع من يوليو من كل عام، "من المؤكد أنه ستتم متابعة الصحفيين في جميع الأوقات، وسيؤدي ذلك إلى التخلي عن الخصوصية، وسيُفرض شرط الإبلاغ عن جميع الأشخاص الذين يقابلونهم، كل ذلك جزء مما يسمى بحزمة الاحترازات الخاصة بفيروس كورونا، لكن هل التحجج بهذه الاحترازات مقبول؟". وأصدرت اليابان في يونيو الماضي قرارا يقضي بإخضاع العاملين لدى وسائل الإعلام الأجنبية، الذين سيقطعون الألعاب الأولمبية، لمراقبة صارمة بعد دخولهم اليابان للتأكد من عدم اتصالهم بالجمهور. وسيتم تحديد حركتهم بنظام تحديد المواقع العالمي "جي بي أس" للتحكم في سلوكهم بشكل دقيق. وسيستعين على الصحفيين القادمين من الخارج إرسال خارطة تحركاتهم أثناء

## منظمات مدنية تطالب الدببية بالعودة عن قرار حل المؤسسة الليبية للإعلام

وجاء قرار الإلغاء بينما كانت الأوساط الصحافية تطالب بإصلاح الوضعية القانونية والهيكلية للمؤسسة الليبية للإعلام وتعزيز دورها كمؤسسة مستقلة تشرف على قطاع الصحافة والإعلام، وإعادة هيكليتها، من خلال وضع معايير للحكومة وتعيين مجلس للأمناء للإشراف على المؤسسة الليبية للإعلام وإدارتها وإقالة رئيسها الذي كان يتدخل في قراراتها التحريرية.

لكن تم اتخاذ قرار بحلها وإلغائها تماما وإحالة سلطة الإشراف على وسائل الإعلام العام إلى جهات حكومية متعددة، وهو ما فاجأ الأوساط الصحافية في ليبيا والمنظمات الموقعة على البيان وهي المنظمة الليبية للمساعدة القانونية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمركز الليبي لحرية الصحافة ومركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان "نعم" ومنظمة الأمان المناهضة للتمييز العنصري ومنظمة المادة 19 ومنظمة رصد الجرائم الليبية.

واعتبرت المنظمات أن حل المؤسسة الليبية للإعلام "خطوة إلى الوراء في مجال إصلاح الإعلام العام"، في وقت كان ينتظر أن تتم مراجعة القرار المتعلق بإنشاء المؤسسة الليبية للإعلام لإصلاحها من خلال تشكيل مجلس إدارة يتمتع أعضاؤه بالاستقلالية والمهنية والنزاهة لإدارة هذه المؤسسة.

بقرار من حكومة الوفاق الوطني السابقة في سبتمبر الماضي. وأصبحت تبعية وسائل الإعلام الرسمية لمجلس الوزراء بموجب القرار، وتضم قناة ليبيا الوطنية، قناة ليبيا الرسمية، الهيئة العامة للصحافة ووكالة الأنباء الليبية. وأفادت المنظمات في البيان أن هذا القرار يفاقم سيطرة الحكومة على الإعلام العام والتدخل في خطه التحريري والمضامين الإعلامية التي ينتجها في ضرب حرية الإعلام العام واستقلاليته،

طرابلس - طالبت مجموعة من المنظمات المدنية والمعنبة بالصحافة رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدببية بالتراجع عن قرار حل وإلغاء المؤسسة الليبية للإعلام. واعتبرت المنظمات في بيان مشترك أن قرار حل المؤسسة ونقل مهمة الإشراف على وسائل الإعلام العامة لست جهات حكومية "لا يحترم المعايير المتعلقة بحسن حوكمة الإعلام العام وبحرية التعبير". وأعلنت الحكومة في يونيو الماضي حل المؤسسة الليبية للإعلام التي أنشئت



إصلاح الإعلام ممكن قبل الانتخابات